



الضوابط الأصولية وأهميتها في ضوء استحضار أسباب النزول

هادي حمد شهاب¹ - محمد سيد الشريف أحمد² - يوسف عبد الله محمد بابكر³

المستخلص :

تناولت هذه الدراسة الضوابط الأصولية وأهميتها في ضوء استحضار أسباب النزول ، ذلك إن فهم النصوص ومعرفة الضوابط الأصولية والآيات المتعبة في فهم المراد الشرعي والأحكام المتعلقة به، يجنب العلماء الانحراف الفكري والتأويل الفاسد لتكليف النص على حسب الأهواء، ويعمل على ضبط الأحكام بعيداً عن الزيغ والتحريف، ويساهم في جمع كلمة الأمة ونيز الفرقة والاختلاف، حيث برزت مشكلة البحث في بيان الضوابط الأصولية ومعرفة أهميتها في ضوء استحضار أسباب النزول. حتي يفهم الضوابط الأصولية وأهميتها في ضوء استحضار أسباب النزول بفهم صحيح، بهدف التعرف على الضوابط الأصولية. وأهمية الضوابط الأصولية في فهم النص. ومعرفة أهمية الضوابط الأصولية في ضوء استحضار أسباب النزول. و اتبع الباحث المنهج التاريخي و الاستقرائي و التحليلي و الاستنباطي، وقد توصل إلى عدد من النتائج والتوصيات: من الأسباب التي أدت إلى الانحراف في الفكر والاعتقاد والسلوك لفهم النصوص وضبطها في عصرنا الحالي، وأدت إلى التكفير واستباحة الدماء والأموال والأعراض، هي الأخذ مباشرة من القرآن الكريم دون الرجوع إلى أقوال العلماء أو التمكن من العلوم الشرعية. أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل. لقد وضع العلماء القاعدة العامة: " تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد". ظهور فقه الواقع عند مقولة سيدنا عمر رضي الله عنه المشهورة: (أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس بيانا ليس لهم شيء ما فتحت على قرية إلا قسمتها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ولكني أتركها خزانة لهم يقتسمونها). من فهم لسان العرب في مخاطباتها، يستطيع أن يفهم الشريعة، وإلا فقد لصقت به شبهة الجهل بهذه الشريعة. أن مصدر العقيدة عند السلف هو الكتاب والسنة فهي توقيفية، وأن هذه العقيدة واضحة سهلة فطرية ثابتة لا تتغير مع الزمان، وهي وسط بين التقريط والإفراط في كل شيء. على الدارسين والباحثين إجراء المزيد من البحوث لإستكمال جوانب الموضوع واستقصاء مسائله بجهود كبير لما يستحقه هذا الموضوع. و لتوضيح المفاهيم الشرعية والأحكام المتعلقة بالموضوع وذلك لتجنب الانحراف الفكري والتأويل الفاسد . حتي ننعم بالفكر السليم والفهم الصحيح للنصوص ومعرفة الضوابط الأصولية.

ABSTRACT :

This study dealt with the fundamental controls and their importance in the light of the reasons for the descent, because understanding the texts and the knowledge of the fundamental controls and mechanisms tired in understanding the legitimate intention and the provisions related to it, the scholars avoid the intellectual deviation and the corrupt interpretation to adapt the text to the whims, and works to adjust the provisions away from aberration and distortion, and contributes to the collection of the word of the nation and the rejection of division and difference, where the problem of research has emerged in the statement of the

1- كلية الدراسات العليا- جامعة الجزيرة- بريد الكتروني: Hadialmola77@gmail.com

2- كلية التربية - جامعة الجزيرة- حنتوب.

3- كلية التربية جامعة الجزيرة - حنتوب

fundamental controls and knowledge of their importance in the light of the reasons for the descent of descent. In order to understand the fundamental controls and their importance in the light of the reasons for obtaining a correct understanding, in order to identify the fundamental controls. The importance of fundamentalist controls in understanding the text. And to know the importance of fundamentalist controls in the light of the reasons for the descent The researcher followed the historical, inductive, analytical and inference approach, and reached a number of conclusions and recommendations: from the reasons that led to deviation in thought, belief and behavior to understand the texts and adjust them in our times, and led to atonement and the desecration of blood, money and symptoms, is to take directly from the Holy Quran without reference to the words of scholars or the ability of islamic sciences. The most honorable of science is what increased the mind and hearing, and took opinion and shari'a, and the science of jurisprudence and its origins like this. The scholars have established the general rule: 'The fatwa changes and varies according to times, places, conditions, intentions and returns'. The appearance of the jurisprudence of reality in the famous saying of Our Master Omar: 'But i am in his own hands, but i would not have left the last people in Our Building with nothing that opened up to a village that was divided, as the Prophet Khyber divided, but I leave it to them as a closet for them to share'. Anyone who understands the tongue of the Arabs in its discourses can understand sharia, otherwise the suspicion of ignorance of this sharia has been glued to it. The source of the doctrine in the salaf is the Book and the Sunnah, and this doctrine is clear, easy, innate and constant, which does not change with time, and is a middle ground between waste and over-doing everything. Scholars and researchers should conduct more research to complete the aspects of the topic and investigate its issues with great effort for what this topic deserves and to clarify the legal concepts and provisions related to the subject in order to avoid intellectual deviation and corrupt interpretation. In order to enjoy the right thought and proper understanding of the texts and knowledge of the fundamental controls .

الكلمات المفتاحية:

الضابط - الاجتهاد - فهم النص.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

إن أكثر من يُضِلُّون عن الطريق المستقيم هم الذين يتأولون القرآن على غير معناه، ويميلون به عن المعنى الصحيح الذي أراده الله سبحانه وتعالى، ومن جملة الأسباب في ذلك: الجهل باللغة العربية ومعانيها، وعدم مراعاة القواعد والأصول، وعدم فهم الشريعة في ضوء مقاصدها ومبادئها العامة، وعدم اعتبار فقه الواقع حال الاستنباط والتنزيل. وقد أخرج ابن وهب عن الحسن أنه قيل له: رأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه، ويُصلح بها منطقَه؟

قال: نعم! فليتعلمها، فإن الرجل يقرأ فيغيا بوجهها فيهلك. وعن الحسن قال: أهلكتهم العجمة، يتأولون على غير تأويله. إذ قد يذهب على العربي المحض بعض المعاني الخاصة حتى يسأل عنها. وقد نقل شيء من هذا عن الصحابة وهم العرب فكيف بغيرهم. ونقل عن ابن عباس ؓ أنه قال: "كنت لا أدري ما فاطر السموات والأرض حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر؛ فقال أحدهما: أنا فطرتها؛ أي أنا ابتدأتها". وفيما يروى عن عمر ؓ أنه سُئِلَ وهو على المنبر عن معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾⁽¹⁾. فأخبره رجل من هذيل أن التخوف عندهم هو التَنَقُّصُ، وأشباه ذلك كثيرة.

(1) سورة النحل، الآية 47.

اتبع الباحث المنهج التاريخي و الاستقرائي و التحليلي و الاستنباطي من أجل تحقيق أهداف البحث والوقوف على معرفة أهمية الضوابط الأصولية في ضوء استحضار أسباب النزول.

الدراسات السابقة:

لقد اطلع الباحث على العديد من الدراسات والبحوث التي تحدثت عن الضوابط وأهميتها، إلا أنها وحسب علمه القاصر لم تقرد للموضوع بحثاً مُتقرباً بذاته، بل كانت تصب في مسائل الفتوى في الضوابط الأصولية، ومن هذه الدراسات:

1- دراسة بعنوان: الضوابط الأصولية للفتوى في ظل الواقع المتغير (دراسة تطبيقية)، إعداد أ. م. د أحمد مرعي حسن المعماري. جامعة الموصل - كلية العلوم الإسلامية العراق. المؤتمر الدولي الأول للعلوم الشرعية. تحديات الواقع وآفاق المستقبل. ديسمبر 2018م

2- الضوابط والقواعد الحاكمة لرأي الأغلبية والأقلية - (دراسة أصولية تطبيقية مقارنة بالقانون)، إعداد/ عثمان خضر حمد أمين. رسالة ماجستير، الجامعة العراقية: كلية الشريعة، 2011م.

تعريف الضوابط وأهميتها في فهم النصوص وضبط

الاجتهاد فيها

المطلب الأول: تعريف الضابط

أولاً: الضابط لغة: إسم فاعل من ضبط، والضبط لزوم الشيء وحبسه، وضبط الشيء بالحزم ولزمه لا يفارقه، والرجل ضابط أي حازم⁽³⁾. والضبط مأخوذ من ضبط الرجل الشيء يضبطه ضبطاً إذا

وكلام الشافعي في فقه العربية وخفاؤها على بعض العرب كثير. حيث قال الشاطبي: إن الشافعي يقول: لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً⁽²⁾.

مشكلة البحث:

إن فهم النصوص ومعرفة الضوابط الأصولية والآليات المتبعة في فهم المراد الشرعي والأحكام المتعلقة به، يجنب العلماء الانحراف الفكري والتأويل الفاسد لتكييف النص على حسب الأهواء، ويعمل على ضبط الأحكام بعيداً عن الزيغ والتحريف، ويساهم في جمع كلمة الأمة ونبذ الفرقة والاختلاف، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في بيان الضوابط الأصولية ومعرفة أهميتها في ضوء استحضار أسباب النزول.

فروض البحث:

1. للضوابط الأصولية مكانة كبيرة في أهمية فهم النص الشرعي.

2. يوجد إشكال في فهم النصوص مما سبب حصول الخلط والتحريف.

3. وجود خلاف بين الفقهاء والأصوليين والمحدثين في وضع الضوابط للفهم والاستنباط، مما كان له أثر في إثراء منهجية التعامل مع النصوص من جهة، كما أثر في عدم ضبط المنهجية من جهة أخرى.

أهداف البحث

1. يهدف البحث إلى التعريف بالضوابط الأصولية.
2. أهمية الضوابط الأصولية في فهم النص.
3. معرفة أهمية الضوابط الأصولية في ضوء استحضار أسباب النزول.

منهج البحث:

⁽³⁾ الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي أبو نصر (1987م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، ص 1139.

⁽²⁾ الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (1992م) كتاب الاغتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط1، السعودية، دار ابن عفان، ص53، 54.

نظر في مأخذها، وإلا فهو: القاعدة. عند المحدثين⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: أهمية الضوابط في فهم النص

لقد بذل أسلافنا من الفقهاء والأصوليين والمحدثين جهوداً كبيرة في وضع مناهج وضوابط للفهم والاستنباط في التعامل مع النصوص، وحصل أيضاً خلاف بينهم في هذه الضوابط؛ كان له أثراً إيجابياً في إثراء منهجية التعامل مع النصوص من جهة، وأثراً سلبياً في عدم ضبط هذه المنهجية من جهة أخرى. يقول الغزالي: "الطاعة طاعتان عمل وعلم، والعلم أنجحها وأريحها، فإنه أيضاً من العمل ولكنه عمل القلب الذي هو أعز الأعضاء، وسعي العقل الذي هو أشرف الأشياء لأنه مُركَّب الديانة وحامل الأمانة، إذ عُرضت على الأرض والجبال والسماء فأشفقن من حملها وأبين أن يحملنها غاية الإباء. ثم العلوم ثلاثة:

أولها: عقلي محض لا يحث الشرع عليه ولا يندب إليه كالحساب والهندسة والنجوم وأمثاله من العلوم فهي بين ظنون كاذبة لائقة، وإن بعض الظن إثم؛ وبين علوم صادقة لا منفعة لها ونعوذ بالله من علم لا ينفع وليست المنفعة في الشهوات الحاضرة والنعم الفاخرة فإنها فانية دائرة، بل النفع ثواب دار الآخرة.

وثانيها: نقلي محض كالأحاديث والتفاسير، والخطب في أمثالها يسير؛ إذ يستوي في الاستقلال بها الصغير والكبير، لأن قوة الحفظ كافية في النقل وليس فيها مجال للعقل. وهنا يري الباحث أن أهمية علم الأصول ليس بالضرورة تعني تجنب علوم مهمة كالهندسة والحساب وغيرها بل أن الشرع حث عليها على عكس ما ذكره الغزالي رحمه الله .

وثالثها: أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله

⁽¹⁰⁾ محمود عبد الرحمن عبد المنعم (د.ت) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة، ص 404.

أخذه أخذاً شديداً. وَالرَّجُلُ الضَّابِطُ: الشَّدِيدُ الأَيْدِ⁽⁴⁾. والضابط: حكم كلي ينطبق على جزئياته⁽⁵⁾. والضابط: الرجل القوي على عمله. ويقال فلان لا يَضْبُطُ عمله إذا عَجَزَ عن ولاية ما وَلِيَهُ⁽⁶⁾. وضبط الشيء: حفظه بالحزم والرجل ضابط: أي حازم⁽⁷⁾.

ثانياً: الضابط اصطلاحاً، هو الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته⁽⁸⁾. وقيل: هو سماع العلم كما ينبغي أن يكون، وفهم معناه، والاحتفاظ به إلى أن يحتاج إليه في درس أو فتوى، وهو نوعان: ضبط صدر، وضبط سطر، وقسمه بعضهم إلى: ضبط ظاهر، وهو ضبط الحديث بمعناه من حيث اللغة. وضبط باطن: وهو فقه متن الحديث من حيث تعلق الحكم الشرعي به⁽⁹⁾.

ثالثاً: الضابط عند المحدثين والأصوليين:

الضابط عند المحدثين هو الحافظ المتقن. والضابط عند الأصوليين: هو ما يقصد به نظم صور متشابهة، أو هو: ما عمّ صوراً، أو: ما كان القصد منه ضبط صور بنوع من أنواع الضبط من غير

⁽⁴⁾ ابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي، أبو بكر (1987م) جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، ص 352.

⁽⁵⁾ محمد رواس قلججي، حامد صادق قنبيبي (1988م) معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 281.

⁽⁶⁾ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (1414هـ)، لسان العرب، ط3، ج4، دار صادر، بيروت، ص 2549.

⁽⁷⁾ الرضا الصاغانى، الحسن بن محمد بن الحسن (د.ت)، العباب الزاخر واللباب الفاخر، دن، ص 277.

⁽⁸⁾ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي، أبو العباس (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، ص 510.

⁽⁹⁾ أحمد مختار عبد الحميد عمر، (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، ط1، ج2، بيروت، عالم الكتب، ص 1346.

الْأَخْدُورِ ﴿١٤﴾، يتوقف على معرفة أخبارهم عند العرب. وأما أصول الفقه فلم يكونوا يعدونه من مادة التفسير، ولكنهم يذكرون أحكام الأوامر والنواهي والعموم وهي من أصول الفقه، فتحصل أن بعضه يكون مادة للتفسير وذلك من جهتين:

إحدهما: أن علم الأصول قد أودعت فيه مسائل كثيرة هي من طرق استعمال كلام العرب وفهم موارد اللغة أهمل التنبيه عليها علماء العربية مثل: مسائل الفحوى ومفهوم المخالفة، وقد عد الغزالي علم الأصول من جملة العلوم التي تتعلق بالقرآن وبأحكامه فلا جرم أن يكون مادة للتفسير (15).

الجهة الثانية: أن علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط ويفصح عنها فهو آلة للمفسر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها. ويتضح من هذه الأقوال: أن تأسيس هذا الضابط ما هو إلا لبيان كتاب الله واستنباط الأحكام منه، انطلاقاً من كونه مصدر الأحكام الذي وجب على المفسر أن يكون عالماً بدقائق هذا العلم. ومما يدل على أن الضابط الأصولي من العلوم التي يحتاج إليها المفسر؛ إن كثيراً من علماء التفسير المشهورين قد برعوا في علم أصول الفقه كما برعوا في التفسير على حد سواء (16).

المطلب الثالث: ضوابط الاجتهاد في النص والفهم

والتنزيل

أولاً: الضوابط الأصولية وهي: فهم النصوص وفق مقاصد الشريعة ومبادئها العامة. إن الشريعة إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل، وهذه المصالح مبنوثة في نصوص الكتاب والسنة، وهي تشتمل على مصالح كلية وعامة،

من هذا القبيل فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد (11). فأفضل ما اكتسبه الإنسان علم يسعد به في عاجل معاشه وأجل معاده، ومن أفضل ذلك "علم أصول الفقه" لاشتماله على المعقول والمنقول، فهو جامع أشتات الفضائل، والواسطة في تحصيل لباب الرسائل، ليس هو من العلوم التي هي رواية صرفة لا حظ لشرف النفوس فيها، ولا من المعقول الصرف الذي لم يحض الشرع على معانيه، بل جمع بين الشرفين، واستولى على الطرفين، يحتاج فيه إلى الرواية والدراية، ويجتمع فيه معاقد النظر، ومسالك العبر، من جهله من الفقهاء فتحصيله أجاج، ومن سلب ضوابطه غدم عند دعاويه الحجاج، فهو جدير بأن يناقش فيه، وأن يشتغل بأفضل الكتب في تلخيصاته ومبانيه (12). وأما أخبار العرب فهي من جملة أدبهم، فهي يستعان بها على فهم ما أوجزه القرآن في سوقها لأن القرآن إنما يذكر القصص والأخبار للموعظة والاعتبار، لا أن يتحادث بها الناس في الأسمار، فبمعرفة الأخبار يعرف ما أشارت له الآيات من دقائق المعاني، فحق قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَصَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَلَتْ تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً﴾ (13). وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَصْحَابُ

(11) الغزالي، محمد بن محمد الطوسي أبو حامد (1993م) المستصفي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص3، 4.
(12) القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، أبو العباس (2000م) شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، السعودية: رسالة علمية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ص2، 3.
(13) سورة النحل، الآية 92.

(14) سورة البروج، الآية 4.

(15) الجوهري، الصحاح، مرجع سابق، ص 1150.

(16) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن (1984م) التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ص25، 26.

على الوقائع والأحداث، المستجدة والمتغيرة، ذلك أن كثيراً من النصوص نزلت على أسباب وموجبات، وسيقت في مناسبات وملابسات، وعالجت ظروفًا وأوضاعًا مختلفة، ولا يمكن فهم النصوص بعيدًا عن ذلك، كما أن هذه الظروف والعادات والأحوال تتغير بتغير الزمان والمكان، فيجب مراعاة هذه التغيرات، لا سيما إذا كان التغيير يُؤثر في فهم النصوص، ويوجب إيجاد أحكام جديدة لهذه التغيرات. ومن هنا وضع العلماء القاعدة العامة: "تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد"⁽¹⁹⁾.

وسأضرب هذا المثل الدال على ذلك من خلال اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وخاصة في زمن الفتوحات الإسلامية الواسعة وبالذات في زمن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فعندما فتحت أرض السواد، طلب الفاتحون من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن يوزع عليهم الأراضي التي فتحوها عنوة لأنهم ضحوا بدمائهم وأموالهم من أجل ذلك، فهنا ظهر فقه الواقع عند مقولة سيدنا عمر رضي الله عنه المشهورة: (أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس بيانا⁽²⁰⁾ ليس لهم شيء ما فتحت عليّ قرية إلا قسّمتها كما قسّم النبي صلى الله عليه وسلم خير، ولكنني أتركها خزائنة لهم يقتسمونها)⁽²¹⁾.

(19) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، ج2، ص425.

* (بيانا) بفتح الباء الموحدة الأولى وتشديد الثانية وبالنون، معناه: شيئاً واحداً، وقال صاحب (العين) يقال: هم على بيانٍ واحدٍ أي: سواء (20). وقال الحميدي: "الاستواء في الفقر أو الغنى وغيرهما يقال هذا وهذا بيانٍ واحدٍ" (20). ونقل العيني قول الطبري: أن المعنى: لولا أن أتركهم فقراء مُعذمين لا شيء لهم، أي: متساويين في الفقر، ويقال: معناه لولا أترك الذين هم من بعدنا فقراء مستويين في الفقر لتسّمت أراضي القرى المفتوحة بين الغانمين، لكنني ما قسّمتها بل جعلتها وقفاً مؤبداً تركتها كالخزانة لهم يقتسمونها كل وقت إلى يوم القيامة.

(21) بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى (د.ت) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، باب: غزوة خيبر، حديث

وأخرى جزئية وخاصة، ولا يستقيم فهم هذه النصوص، وصحة الاستنباط منها إلا بمراعاة المقاصد الشرعية التي هدفت إليها النصوص، وإلا زلّ الفهم، وتعدّ الاستنباط عن هدفه ومرماه، وكذلك وقع المحذور من الحرج والمشقة في تنزيل هذه الأحكام على الواقع، أو آل التطبيق إلى الخروج من أحكام الشريعة، والتحلل منها، وبالتالي لم يتحقق مراد الشارع من شرع الحكم، وهذا يؤدي إلى فساد في المجتمع، وتهاجر بين الناس⁽¹⁷⁾.

يقول ابن قيم الجوزية: (وهذا فصل عظيم النفع جداً وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه. مما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل. فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في أرضه وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم أتم دلالة وأصدقها وهي نوره الذي به أبصر المبصرون وهُداه الذي به اهتدى المهتدون وشفافه التام الذي به دواء كل عليل وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل⁽¹⁸⁾).

فهم النصوص في ضوء فقه الواقع وظروفه.

إن فقه الواقع من الوسائل المهمة التي يستعان بها على فهم نصوص الكتاب والسنة، ومن ثمّ تطبيقها

(17) ابن عاشور (2004م) مقاصد الشريعة، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ص131.

(18) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، مرجع سابق، ص3.

الأول: فهم النصوص وفق المعاني والألفاظ الموضوعية لها.

إنَّ المجتهد لا يستغني عن الألفاظ؛ وذلك لأنَّ تمييز الألفاظ يخدم في فهم المعاني التي هي مدار بحث الأصولي، حيث يتوصل من خلالها إلى وضع القواعد العامة. مثاله: عقدة النكاح في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِنُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكَرْبُ أَجَلَهُ﴾⁽²⁴⁾. أي حتى تقضي عدتها⁽²⁵⁾. وقيل معناه: وجوبه، وإبرامه⁽²⁶⁾. فإذا تبين ذلك للأصولي والفقهاء، استطاع أن يضع قاعدة بيني عليها حكمًا فقهيًا. ثم أن معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ فلا بُدَّ من الاعتناء بها، فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ريانًا من النحو واللغة⁽²⁷⁾. يقول الإمام الشاطبي: " فلا بد من اشتراط العلم بالعربية، وإن تعلق بالمعاني من المصالح والمفاسد مجردة عن اقتضاء النصوص لها أو مُسلِّمة من صاحب الاجتهاد في النصوص؛ فلا يلزم في ذلك العلم بالعربية، وإنما يلزم العلم بمقاصد الشرع من الشريعة جملة وتفصيلاً خاصة. والدليل على عدم الاشتراط في علم العربية؛ أنَّ علم العربية إنما يفيد مقتضيات الألفاظ بحسب ما يفهم من الألفاظ الشرعية، وألفاظ

وغرضه أني لا أقسمها على الغانمين كما قسم رسول الله، ﷺ نظرًا إلى المصلحة العامة للمسلمين، وذلك كان بعد استرضائه لهم، وقال ابن الأثير معناه: لأشوبين بينهم في العطاء حتى يكونوا واحدًا لا فضل لأحدٍ على غيره. وقوله: (خزانة يقتسمونها) أي: يقتسمون خراجها⁽²²⁾. وكان رأي سيدنا عمر، رضي الله عنه، ومعه من الصحابة عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة ابن عبيد الله، ومعاذ بن جبل، رضي الله عنهم، أن تبقى الأراضي فيما ينتفع بها جميع المسلمين الحاضرين والقادمين، وطرح عليها الخراج رعاية لمصلحة الأجيال وحقوقها في بيت المال⁽²³⁾.

إن هذا النوع من السنة يُعدُّ بحسب قواعد الشريعة من الأحكام التي تتبدل وتتغير بحسب المصلحة والواقع حيث يعد من باب السياسة الشرعية، والتدابير المصلحية التي يفعلها النبي ﷺ بصفة ولايته العامة في الحكم والإدارة، لا بصفة النبوة والتشريع. أما اجتهاد سيدنا عمر، رضي الله عنه، ومن الصحابة الكرام، رضي الله عنهم، فقد كان تنزيلًا لها على واقعها الجديد، فقد راعى مصلحة الأجيال القادمة، حيث إن البلاد المحيطة قد تم فتحها، فإذا قُسمت هذه الأرضين لم يبق لمن يجيء بعدهم شيء يتكئون عليه، فَضَرَبُ الخَراجِ عليها أصلح لإحيائها، وأعم وأدوم لنفعها ورعيها لمن جاء بعدهم.

ثانيًا: الضوابط اللغوية وهي:

⁽²⁴⁾ سورة البقرة، الآية 235.

⁽²⁵⁾ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص32.

⁽²⁶⁾ ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، 1979م، ج4، ص86.

⁽²⁷⁾ الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، أبو المعالي (1997م)، البرهان في أصول الفقه، ط1، ج1، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، ص43.

رقم 4235، ج17، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص255.

⁽²²⁾ بدر الدين العيني، عمدة القاري، مرجع سابق، ص255.

⁽²³⁾ البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت 256هـ)، الجامع الصحيح، حسب ترقيم فتح الباري، ط1، باب: من انتظر حتى تدفن، حديث رقم 4235، ج5، دار الشعب، القاهرة، ص138.

ونقص جملة منها؛ كالوقوف بعرفة وأشباه ذلك مما غيروا، فجاء الأمر بالإتمام لذلك⁽³¹⁾.

الثالث: أقوال العلماء في الضوابط اللغوية.

من الأسباب التي أدت إلى الانحراف في الفكر والاعتقاد والسلوك لفهم النصوص وضبطها في عصرنا الحالي، وأدت إلى التكفير واستباحة الدماء والأموال والأعراض، هي الأخذ مباشرة من القرآن الكريم دون الرجوع إلى أقوال العلماء أو التمكن من العلوم الشرعية. ولأننا لا نعيش في زمن الصحابة ﷺ لأنهم كانوا أعرف الناس بكتاب الله وسنة رسوله الكريم ﷺ، ولغة العرب وأعرافها. ولأن القرآن الكريم نزل بلغتهم ولسانهم، وعاشوا أسباب النزول آية آية، وسورة سورة، وعاشوا أيضًا الأحداث والأسباب التي بسببها نزلت الآيات وقيلت الأحاديث. فهذه الأمور غير متاحة اليوم لكل من أراد فهم النصوص إلا من خلال العلماء الربانيين الذين فتح الله عليهم بأن أعطاهم بصيرة لم تُعطى لغيرهم من الخلق. قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾⁽³²⁾.

فالألفاظ المشتركة في القرآن والسنة تحتل أكثر من معنى: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزِقْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ﴾⁽³³⁾. والقمر: بمعنى الطهر، وهو قول أهل الحجاز. قيل: لم يقل أحد من أهل الحجاز: أن الإقراء الحيض؛ إلا سعيد بن المسيب. ومذهب أبي حنيفة؛ أن الأقرء الحيض وهو مروى عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وهو قول أهل الكوفة. وقال أبو عمرو بن العلاء: القرء اسم ينطلق على الحيض، وينطلق على الطهر،

الشارع المؤدية لمقتضياتها عريية، فلا يمكن من ليس بعربي أن يفهم لسان العرب إلا إذا تعلمه⁽²⁸⁾.

الثاني: فهم النصوص وفق ستن العرب وخصائصها وأساليبها في كلامها.

أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها، ومن علمه انتقت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها. وقيل: " فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامًا ظاهرًا يُراد به العام الظاهر، ويستغني بأول هذا منه على آخره، وعامًا يراد به العام، ويدخله الخاص، فيُستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعامًا ظاهرًا يراد به الخاص، وظاهرًا يعرف في سياقه أنه يُراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام، أو وسطه، أو آخره⁽²⁹⁾. فلا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عُرفٌ مُستمرٌ، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عُرف؛ فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب. مثاله قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾⁽³⁰⁾. لأن الله أمر بإتمام أصل الحج؛ لأنهم كانوا قبل الإسلام آخذين به، لكن على تغيير بعض الشعائر،

(28) الشاطبي، (1997م) الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، ج5، دار ابن عفران، ص124.

(29) الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس (د.ت)، الرسالة، تحقيق: محمد شاكر، المكتبة العلمية، ص47-50.

(30) سورة البقرة، الآية 196.

(31) الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ص131. بتصريف.

(32) سورة النحل، الآية 43.

(33) سورة البقرة، الآية 228.

وهو تصحيف. والصواب ما أثبتنا⁽³⁷⁾. وهناك قاعدة استتبطها العلماء "جواز تعدد الصواب" وقد ذكرها الألباني في باب: صلاة الطالب والمطلوب ركبًا وإيماءً، ذُكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل بن السمط وأصحابه على ظهر الدابة فقال: كذلك الأمر عندنا إذا تخوف الفؤت، واحتجَّ بقول ابن عمر قال: قال لنا النبي ﷺ: لما رجع من الأحزاب « لا يُصَلِّينَ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ »⁽³⁸⁾. فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا نُصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم بل نُصلي! لم يرد منا ذلك؟ فذُكر للنبي ﷺ فلم يُعَيِّفَ واحدًا منهم⁽³⁹⁾. وكذلك حديث: زكاة ما في بطن الذبيحة. عن مالك قال: أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول: " زكاة ما كان في بطن الذبيحة زكاة أمه إذا كان قد نبت شعره، وتم خلقه"، قال محمد: وبهذا نأخذ إذا تم خلقه، فنكاته في زكاة أمه، فلا بأس بأكله، فأما أبو حنيفة فكان يكره أكله حتى يخرج حيًّا فيذكي، وكان يروي، عن حماد، عن إبراهيم، أنه قال: لا تكون زكاة نفس زكاة نفسين⁽⁴⁰⁾. ويعني قول أبي حنيفة من أنه لا يحلُّ أكل الأجنة إلا ما خرج من بطون الأمهات حية، فنُدِّحت. واختلاف الحكم ناشئ من اختلاف قراءة الحديث، فقد ذُكر أن هذا الحديث يُروى بالرفع

(37) الطبري، محمد بن جرير (2000م) جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص449-513. بتصرف.

(38) أخرجه البخاري في صحيحه، باب: بدء الوحي، حديث رقم 945، ج2، ص19.

(39) البخاري، الجامع الصحيح، باب: حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، حديث رقم 946، مرجع سابق، ص87. بتصرف.
(40) مالك، بن أنس بن مالك (2004م)، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط1، برواية محمد بن الحسن الشيباني، باب: زكاة الجنين زكاة أمه، حديث رقم 651، ج1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، ص222.

ويذكر بمعناها أيضا⁽³⁴⁾. فالقرء عند الحنابلة والحنفية يعني الحيض، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: والإقراء عندنا والله أعلم الأطهار⁽³⁵⁾. فإن قال قائل: ما دل على أنها الأطهار، وقد قال غيركم الحيض؟ قيل له: دالتان: أوئهما: الكتاب الذي دلت عليه السنة. وآخر: اللسان. فإن قال: وما الكتاب؟ قيل: قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتْهُ الْإِسَاءُ فطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾⁽³⁶⁾. وقال الطبري: يعني تعالى ذكره: "المطلقات" اللواتي طَلَّقْنَ بعد ابتداء أزواجهن بهنَّ، وإفصائهم إليهن، إذا كُنَّ ذوات حيض وطهر "يتربصن بأنفسهن" عن نكاح الأزواج "ثلاثة قُرُوءٍ". والقرء عنده الحيض، ورأى بعضهم أن الذي أمرت به المرأة المطلقة ذات الأقراء من الأقراء، أقرء الحيض، وذلك وقت مجيئه لعادته التي تجيء فيه فأوجب عليها تربص ثلاث حيضات بنفسها عن خطبة الأزواج. و"الواو" هنا مُفسدة للمعنى لأن "القرء" من الألفاظ ذوات المعنى المشترك. فهو يدل على وقت مجيء الطهر وعلى وقت مجيء الحيض. ولما كان الله تعالى قد أمر الرجل أن يطلق امرأته في طهر لم يجامعها فيه، وحرّم عليه طلاقها حائضًا كان اللازم على المطلقة أن تنتظر إلى ثلاثة قروء "والصواب إسقاط "واو" العطف يعني: أن هذا القرء الذي بين الطهرين خلاف ما احتسبته لنفسها وذلك لأنَّ لفظ "قرء" مشترك المعنى بين الحيض والطهر. "فتربصهن"

(34) أبو المظفر السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار (1997م)، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ص229.
(35) الشافعي، محمد بن ادريس (2006م) تفسير الإمام الشافعي، تحقيق: د. أحمد بن مصطفى الفرّان، ط1، المملكة العربية السعودية: دار التدمرية، ص350.
(36) سورة الطلاق، الآية 1.

إلى غيره، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا فَأَتَى سَبَبًا﴾ (43)، والمعنى: آتاه الله من كل شيء معرفة، وذريعة يتوصل بها (44). والسبب: الطريق؛ لأنك تصل به إلى ما تريد (45). وقيل: السبب هو: ما يتوصل به إلى الاستعلاء ثم استعير لكل شيء يتوصل به إلى أمرٍ من الأمور، فقيل هذا سبب هذا وهذا مُسَبَّبٌ عن هذا (46). وفي الشريعة: عبارة عما يكون طريقاً للوصول إلى الحكم غير مُؤَثَّرٍ فيه (47). وقيل السبب: كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعي على كونه معروف الصفة الأمانة القائمة بذات الموصوف (48). وقيل: هو كل شيء وصلت به إلى موضع أو حاجة تريدها فهو سبب، ويقال للطريق: سبب،

والنصب، فمن رفعه جعله خبر المبتدأ الذي هو ذكاة الجنين، فتكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف، ومن نصب كان التقدير: ذكاة الجنين كذكاة أمه، فلما حذف الجار نصب، أو على تقدير: يُذَكَّى تذكياً مثل ذكاة أمه (41).

فوائد استحضار أسباب النزول والقواعد الأصولية فيها

المطلب الأول : مفهوم أسباب النزول

لمعرفة أسباب النزول فوائد جمّة لا يعيها إلا من خاض غورها، ودخل معتركها، وبان له صوابها، بعد أن شك بعدم حاجته إليها. ففي معرفتها يقف المفسر على المعنى الحقيقي وإزالة الإشكال، ولا يمكن تفسير أي آية من القرآن دون الوقوف على قصتها وبيان سبب نزولها. ثم إن بيان سبب النزول هو الطريق المؤدي إلى فهم معاني القرآن والسنة النبوية. ولهذا أقول: لا يوجد تعريف واضح لمصطلح أسباب النزول عند المتقدمين من الصحابة والتابعين ﷺ، والسبب في ذلك يعود إلى عدم اهتمامهم بدراسة علم أسباب النزول لأنّ همهم كان منصباً على ذكر الأحاديث النبوية الشريفة وطريقة حفظها ونشرها شأنهم شأن المؤلفين في تلك العصور. ولكنني سوف أقف على بعض التعريفات لهذا المصطلح ومن ثم أفصل القول في تعريف السبب وكذلك النزول. وقد عرف أهل اللغة السبب: بأنّه الحبل، وما يتوصل به إلى غيره، واعتلاق قرابة، (والجمع أسباب)، وقيل: هو ما يكون طريقاً ومفضيًّا إلى الشيء مطلقاً، وهذا المعنى يشمل العلة والسبب (42). وقيل: هو كل شيء يتوصل به

تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 503.

(43) سورة الكهف، الآيات 84، 85.

(44) نشوان الحميري، بن سعيد اليميني، أبو سعيد، أو أبو الحسن، (1999م) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الأرياني - د. يوسف محمد عبد الله، ط1، بيروت - دار الفكر، دمشق، ص 2907؛ وينظر: ابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري، أبو الحسن (1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ص 329؛ والرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، أبو عبد الله (1999م)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، ص 140.

(45) الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو البصري، أبو عبد الرحمن (د.ت.). كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ج 7 دار ومكتبة الهلال، ص 204.

(46) الفيومي، المصباح المنير، ج 1، ص 262.

(47) الجرجاني، كتاب التعريفات، مرجع سابق، ص 117.

(48) القاضي زكريا، محمد بن أحمد الأنصاري (1411هـ) الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: د. مازن المبارك، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، ص 72.

(41) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن هلال (1998م) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، ط1، باب: مسند أبي سعيد الخدري، حديث رقم 11261، ج 17، عالم الكتب، بيروت، ص 363. بتصرف.

(42) أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (د.ت)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،

المطلب الثاني : القواعد الأصولية في أسباب التنزل؛ يجب أن نعرف إن من القرآن الكريم ما نزل ابتداءً بغير سبب خاص وهو أغلب القرآن الكريم، وهو من الهداية والإرشاد حسب ما يقتضيه مقام المنزل عليهم من التدرج ومراعات احوالهم بحسب الحالة في حينها، سواء كانت أثناء الحرب أو السلم، أو السفر أو الحضر، أو غير ذلك. ومنه ما نزل إما جواباً عن سؤال، أو لواقعة حدثت، أو إلهام يلهمه الله تعالى قلب رسوله ﷺ. فعن مسروق قال: ذَكَرَ عبد الله بن عمرو، عبد الله بن مسعود فقال: "لا أزال أحبه: أي عبد الله بن مسعود، سمعت النبي ﷺ يقول: « خذوا القرآن من أربعة من عبد الله بن مسعود وسالم ومعاذ وأبي بن كعب»⁽⁵⁶⁾. ويروى أن عبد الله بن مسعود ﷺ قال في خطبة خطبها: " فلقد قرأت على رسول الله ﷺ بضعة وسبعين سورة، ولقد علم أصحاب رسول الله ﷺ، أني أعلمهم بكتاب الله، ولو أعلم أن أحداً أعلم مني لرحلت إليه⁽⁵⁷⁾، وقال في حديث آخر: عن مسروق قال: كان عبد الله وحذيفة وأبو موسى في منزل أبي موسى، فقال حذيفة: "... وأما أنت يا عبد الله بن مسعود؛ فبعثت إلى أهل الكوفة معلماً، فأخذوا من أدبك ولغتك، ومن قراءتك، فقال عبد الله: أما إنني إذا لم أضلهم، وما من كتاب الله آية إلا أعلم حيث نزلت، وفيما نزلت، ولو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني، تبلغنيه الإبل لرحلت إليه⁽⁵⁸⁾. وهذا

⁽⁵⁶⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، باب: كتاب بدء الوحي، حديث رقم 4999، ج6، ص299.

⁽⁵⁷⁾ أخرجه مسلم، بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين (ت 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت: دار الجيل، 1334هـ، باب: من فضائل عبد الله بن مسعود، حديث رقم 6486، ج7، ص148.

⁽⁵⁸⁾ رواه أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي (2002م) كتاب المصاحف، باب: كراهية عبد الله

لأنك بسببه تصل إلى الموضع الذي تُريده⁽⁴⁹⁾. أما النزول فقد عرفه أهل اللغة: أنه مأخوذٌ من: نزلت الأرض أنزلها نزولاً ونزلت بها، والنزل ما نزلت عليه وتزلت عليه، نزلت وأنزلت الرجل المكان وأنزلته فيه وبه، والمنزلة والمنزل موضع النزول⁽⁵⁰⁾. ولا يكون النزول إلا من ارتفاع إلى هبوط، وأنزل الله عز وجل الكتاب إنزالاً ونزلاً شيئاً بعد شيء⁽⁵¹⁾. والنزول: الخلود، وقد نزلهم، وعليهم، وبهم، ينزل نزولاً، ومُنزلاً⁽⁵²⁾. والنزول بمعنى الهبوط، قال الله تعالى: ﴿ قُلْنَا أَهْبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾⁽⁵³⁾، قيل: كانت الجنة في السماء فهبطوا إلى الأرض. وقيل: كانت الجنة في الأرض. ومعنى أهبطوا: أي انزلوا من علو إلى سفلى ومن عز إلى ذل⁽⁵⁴⁾. فقد روى ابن وهب عن بكير؛ أنه سأل نافعاً: كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية؟ قال: " يراهم شرار خلق الله، وقال إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين"⁽⁵⁵⁾.

⁽⁴⁹⁾ أبو البقاء، الكليات، مرجع سابق، ص495، 503.

⁽⁵⁰⁾ ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي أبو الحسن (1996م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص312.

⁽⁵¹⁾ ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص827؛ وابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر (1992م)، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص388.

⁽⁵²⁾ ابن سيده (2000م) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ج9، دار الكتب العلمية، بيروت، ص45.

⁽⁵³⁾ سورة البقرة، الآية 38.

⁽⁵⁴⁾ نشوان الحميري، شمس العلوم، مرجع سابق، ص6859.

⁽⁵⁵⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، باب: قتل الخوارج والملحد بعد إقامة الحجة عليهم، حديث رقم 6929، ج23، ص31.

﴿: «أَمَا تُحِبُّ أَنْ يُغْفَرَ اللَّهُ لَكَ؟» (64)، قال: بلى يا رسول الله، قال: «فاعف، واصفح»، فقال أبو بكر ﴿: قد عفوت وصفح، لا أمنعه معروفًا بعد اليوم (65).

2- وأن يُسأل الرسول ﴿ عن شيء فينزل القرآن ببيان الحكم فيه، كما في سبب نزول تحريم الخمر، بقوله تعالى:

﴿لِنَمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَزْلُمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ (66). وآية اللعان بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ

﴿٧﴾ (67). ولأن النبي ﴿ قال: لهلال بن أمية حين نزلت آية اللعان إنتني بصاحبك فقد أنزل الله فيك وفيها قرآنًا ولا عن بينهما (68). فابئني به الرجل من بين الناس، فجاء هو وامرأته إلى رسول الله ﴿ فتلاعنا، فشهد الرجل أربع شهادات بالله إنَّه لمن الصادقين، ثم لعن الخامسة؛ أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، فذهبت لتلتعن فقال رسول الله ﴿: «مَهْ». فَأَبَيْتُ فَلَعَنْتُ فَلَمَّا أَدْبَرَا قَالَ «لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيَّ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا» (69). فجاءت به أسودَ جعدًا (70).

يشير إلى أن علم الأسباب من العلوم التي يكون العالم بها عالمًا بالقرآن (59). وهذه بعض الأمور التي بسببها نزل قرآن يُتلى إلى يوم القيامة:

1- أن تحدث حادثة فينزل القرآن بشأنها كما في سبب نزول قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ (60). فقد روى البخاري عن ابن عباس أنه قال: «خرج النبي ﴿ إلى البطحاء فصعد الجبل فنادى يا صباحاه فاجتمعت إليه قريش، فقال: رأيتم إن حدثتكم أن العدو مُصَبِّحكم أو مُمَسِّحكم أكنتم تصدقوني؟ قالوا نعم، قال: فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد» (61)؛ فقال أبو لهب: ألهذا جمعنا؟ تبًا لك!! وفي رواية: إنَّه قام ينفض يديه ويقول: تبًا لك سائر اليوم، ألهذا جمعنا؟ فأنزل الله: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ (62). وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ

رَحِيمٌ﴾ (63)، قيل: نزلت هذه الآية بحق سيدنا أبي بكر الصديق ﴿، فعن سعيد بن جبيرة ﴿، في قول الله: "وليعفوا" قال: قال النبي ﴿: لأبي بكر ﴿: (فاعف)، فقال أبو بكر ﴿: قد عفوت وصفح، لا أمنعه معروفًا بعد اليوم، (وليصفحوا) يعني: وليتجاوزوا عن مسطح بن أثاثة ". وروي عن قتادة مثل ذلك، قوله تعالى: (ألا تحبون أن يغفر الله لكم)، يعني: أبا بكر ﴿، فقال النبي ﴿ لأبي بكر ﴿

بن مسعود، حديث رقم، تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، القاهرة، ص71.

(59) الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ص153.

(60) سورة المسد، الآية 1.

(61) أخرجه البخاري في صحيحه، باب: من انتظر حتى تدفن، حديث رقم 4972، ج6، ص180.

(62) المرآغي، أحمد بن مصطفى (1946م)، تفسير المرآغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، ج30، ص260.

(63) سورة النور، الآية 22.

(64) رواه الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم (د.ت) المعجم الكبير، باب: تأول قوله تعالى: (ولا يأتل أولوا الفضل منكم)، حديث رقم 225، ج23، ص150.

(65) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، أبو محمد (1419هـ) تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط3، ج8، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ص2556. بتصرف.

(66) سورة المائدة، الآية 90.

(67) سورة النور، الآيات 6، 7.

(68) الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (1405 هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، ج5، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص133.

(69) أخرجه مسلم في صحيحه، باب: وحدثنا يحيى بن يحيى، حديث رقم 3828، ج4، ص208.

3- ومن ذلك معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل، وإن لم يكن ثم سبب خاص لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن منه، وإلا وقع في الشبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة.

المطلب الثالث : أهم فوائد أسباب النزول:

معرفة أسباب النزول عدو فوائده نوجزها في الآتي:

الأولى: معرفة حكمة الله تعالى على التعيين فيما شرعه بالتنزيل وفي ذلك نفع للمؤمن وغير المؤمن. فالتشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان لا على الاستبداد والتحكم والظغيان. وحسبك شاهداً على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه وقد مر بنا في وقت سابق (71).

الثانية: الاستعانة على فهم الآية ودفع الإشكال عنها. قال الواحدي: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها (72). وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالمسبب يورث العلم بالسبب (73). ولنبيين لك ذلك بأمثلة ثلاثة: **المثال الأول:** قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلِلَّهِ

الشُّرُكُ وَالْمُغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَجَهَّ اللَّهُ إِلَيْكَ وَاللَّهُ وَاسِعٌ

عَلَيْكُمْ﴾ (74)، فهذا اللفظ الكريم يدل بظاهره على أن

للإنسان أن يصلي إلى أيّة جهة شاء ولا يجب عليه أن يولي وجهه شطر البيت الحرام لا في سفر ولا حضر. لكن إذا علم أن هذه الآية نازلة في نافذة السفر خاصة أو فيمن صلى باجتهاده ثم بان له خطؤه تبين له أن الظاهر غير مراد إنما المراد التخفيف على خصوص المسافر في صلاة النافلة. **المثال الثاني:** روي في الصحيح أن مروان بن الحكم أشكل عليه معنى قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ

الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ (75).

وقال: لئن كان كل أمرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل مُعَذِّبًا لَتُعَذِّبُنَّ أجمعون. وبقي في إشكاله هذا حتى بين له ابن عباس ؓ أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك إليه أي طلبوا منه أن يحمدهم على ما فعلوا. **المثال**

الثالث: أشكل على عروة بن الزبير ؓ أن يفهم فرضية السعي بين الصفا والمروة مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوَّاعًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ (76). وإشكاله نشأ من أن الآية الكريمة نفت الجناح ونفي الجناح لا يتفق والفرضية في رأيه، وبقي في إشكاله هذا حتى سأل خالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فأفهمته أن نفي الجناح هنا ليس نفياً للفرضية إنما هو نفي لما وقر في أذهان المسلمين يومئذ من أن السعي بين الصفا والمروة من عمل الجاهلية نظراً

إلى أن الصفا كان عليه صنم يقال له: إساف وكان على المروة صنم يقال له: نائلة. وكان المشركون إذا سعوا بينهما تمسحوا بهما. فلما ظهر الإسلام وكسر الأصنام تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك فنزلت الآية (77).

(70) الواحدي، علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري، (1411هـ)، أسباب نزول القرآن، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص338.

(71) الزرقاني، محمد عبد العظيم (د.ت)، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط3، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ج1، ص9. بتصرف.

(72) الواحدي، أسباب النزول، مرجع سابق، ص4.

(73) ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحراني، (1995م)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية، ج13، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ص339.

(74) سورة البقرة، الآية 115.

(75) سورة آل عمران، الآية 188.

(76) سورة البقرة، الآية 158.

(77) أخرجه البخاري في صحيحه، باب: كتاب بدء الوحي، حديث رقم 4568، ج6، ص51. وينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ج1، ص110، 111.

وللعاهر الحجر»⁽⁸¹⁾. فأثبت للأمة فراشا وأبو حنيفة لم يبلغه السبب فأخرج الأمة من العموم⁽⁸²⁾.

الفائدة السادسة: معرفة من نزلت فيه الآية على التعيين حتى لا يشتبه بغيره فيتهم البريء ويبرأ المريب مثلا. ولهذا ردت السيدة عائشة رضي الله عنها على مروان حين اتهم أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر بأنه الذي نزلت فيه آية: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا﴾⁽⁸³⁾، وقالت: والله ما هو به ولو شئت أن أسميه لسميته إلى آخر تلك القصة⁽⁸⁴⁾.

الخاتمة :

بعد هذه الرحلة المفيدة في أثناء العمل، فيها المتعة بما تحقق منها، والتي طوّفت من خلالها على مبحثين في (الضوابط الأصولية وأهميتها في ضوء استحضار أسباب النزول)، حرصت فيهما على استكمال جوانب الموضوع واستقصاء مسائله بقدر الطاقة. فإني أحمّد الله على منّهِ وفضلهِ، فإن كان الصواب حليفي فأشكر الله على ذلك، وإن كان غير ذلك فالكمال لله وحده، وحسي أبي بذلت جهدي، ولكلّ مجتهد نصيب. وخير العمل ما حسن آخره وخير الكلام ما قلّ ودل. ولا أملك إلا أن أقول أنني قد عرضت رأبي وأدليت بفكرتي في هذا الموضوع لعليّ أكون قد وفقت في كتابته والتعبير عنه بما يرضي الله ومن ثمّ القراء. فيا أيها القارئ له: لك غنمه وعلى مؤلفه غرمه، لك ثمرته وعليه تبعته، فما وجدته فيه من صوابٍ وحقٍّ فاقبله ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال؛ لا إلى من قال. وقدّم الله تعالى من يرد الحقّ إذا جاء به من يبغضه، ويقبله إذا قاله من يحبّه، فهذا خلق الأمة الغضبية. وقيل سابقاً: أقبل الحقّ ممن قاله وإن كان بغيضاً، ورُدّ الباطل على من قاله وإن

الفائدة الثالثة: دفع توهم الحصر عما يفيد بظاهرة الحصر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْزُرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾⁽⁷⁸⁾. قيل أن الحصر في هذه الآية غير مقصود، وأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبوا إلا أن يُحرّموا ما أحلّ الله ويحلّوا ما حرّم الله عناداً منهم ومحادة لله ورسوله فنزلت الآية بهذا الحصر الصوّري مُشاداً لهم ومُحاداة من الله ورسوله لا قصداً إلى حقيقة الحصر⁽⁷⁹⁾.

الفائدة الرابعة: تخصيص الحكم بالسبب عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ. فأيات الظهار في مفتتح سورة المجادلة وسببها أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت حكيم بن ثعلبة والحكم الذي تضمنته هذه الآيات خاص بهما وحدهما على هذا الرأي، أما غيرهما فيعلم بدليل آخر قياساً أو سواه⁽⁸⁰⁾.

الفائدة الخامسة: معرفة أن سبب النزول غير خارج عن حكم الآية إذا ورد مخصص لها. وذلك لقيام الإجماع على أن حكم السبب باق قطعاً. ولهذا يقول الغزالي في المستصفي: إلى امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد؛ فغلط أبو حنيفة رحمه الله في إخراج الأمة المستفرشة من قوله ﷺ: "الولد للفراش". والخبر إنّما ورد في وليدة زععة إذ قال عبد بن زععة: هو أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه. فقال ﷺ: «الولد للفراش»

⁽⁷⁸⁾ سورة الأنعام، الآية 145.

⁽⁷⁹⁾ الزرقاني، مناهل العرفان، مرجع سابق، ص112. يتصرف.

⁽⁸⁰⁾ محمد علي الحسن (2000م) المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، قدم له: الدكتور محمد عجاج الخطيب ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص140.

⁽⁸¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، باب: من انتظر حتى تدفن، حديث رقم 2053، ج3، ص54.

⁽⁸²⁾ الغزالي، المستصفي، ج1، ص236.

⁽⁸³⁾ سورة الأحقاف، الآية 17.

⁽⁸⁴⁾ الزرقاني، مناهل العرفان، مرجع سابق، ص113.

قسمتها كما قسم النبي ﷺ خبير ولكني أتركها خزانة لهم يقسمونها).

5- من فهم لسان العرب في مخاطباتها، يستطيع أن يفهم الشريعة، وإلا فقد لصقت به شبهة الجهل بهذه الشريعة.

6- أن مصدر العقيدة عند السلف هو الكتاب والسنة فهي توقيفية، وأن هذه العقيدة واضحة سهلة فطرية ثابتة لا تتغير مع الزمان، وهي وسط بين التقريب والإفراط في كل شيء.

ثانياً: التوصيات :

على الدارسين والباحثين إجراء المزيد من البحوث لإستكمال جوانب الموضوع واستقصاء مسائله بجهد كبير لما يستحقه هذا الموضوع .و لتوضيح المفاهيم الشرعية والأحكام المتعلقة بالموضوع وذلك لتجنب الإنحراف الفكري والتأويل الفاسد . حتي ننعم بالفكر السليم والفهم الصحيح للنصوص ومعرفة الضوابط الأصولية.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

1. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (1992م) كتاب الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط1، السعودية، دار ابن عفان.
2. الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي أبو نصر (1987م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت.
3. ابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي، أبو بكر (1987م) جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.
4. محمد رواس قلنجي، حامد صادق قنبيبي (1988م) معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

كان حبيباً، وما وجدت فيه من خطأ؛ فإن قائله لم يأل جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن يتقرد بالكمال كما قيل:

والنقص في أصل الطبيعة كامن
فبنو الطبيعة نقصهم لا يجحد⁽⁸⁵⁾

فهذا جهد متواضع، لعله أنار عُصناً من أعضانها، وهفا عبر أشجان وأفكار متدافعة، علني قدّمْتُ شيئاً نافعاً. والله أسأل أن يوفقنا عبر صفحات الحياة لتغدو خرائط الأمل زاهية متألقة في عالم الحقيقة، ليُسعد الجميع.

وما من شك أن أي باحث يمارس عملاً علمياً معيناً تمر به نتائج كثيرة وقضايا متعددة تستحق الإشادة والبيان. ولقد رأيتُ أنه من المناسب وأنا أختتم هذا الموضوع أن أشير إلى أهم تلك النتائج التي توصلت إليها.

أولاً: النتائج :

1- من الأسباب التي أدت إلى الانحراف في الفكر والاعتقاد والسلوك لفهم النصوص وضبطها في عصرنا الحالي، وأدت إلى التكفير واستباحة الدماء والأموال والأعراض، هي الأخذ مباشرة من القرآن الكريم دون الرجوع إلى أقوال العلماء أو التمكن من العلوم الشرعية.

2- أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل.

3- لقد وضع العلماء القاعدة العامة: " تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد".

4- ظهور فقه الواقع عند مقولة سيدنا عمر ؓ المشهورة: (أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس بئانا ليس لهم شيء ما فتحت على قرية إلا

(85) ابن قيم الجوزية(1996م) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقق: محمد المعصم بالله البغدادي، ج3، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي، ص482.

5. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (1414هـ)، لسان العرب، ط3، ج4، دار صادر، بيروت.
6. الرضا الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن (د.ت)، العباب الزاخر واللباب الفاخر، دن.
7. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي، أبو العباس (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.
8. أحمد مختار عبد الحميد عمر، (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، ط1، ج2، بيروت، عالم الكتب.
9. محمود عبد الرحمن عبد المنعم (د.ت) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة.
10. الغزالي، محمد بن محمد الطوسي أبو حامد (1993م) المستصفي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت.
11. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، أبو العباس (2000م) شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، السعودية: رسالة علمية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى.
12. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن (1984م) التحرير والتتوير، الدار التونسية للنشر، تونس.
13. ابن عاشور (2004م) مقاصد الشريعة، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
14. بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى (د.ت) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، باب: غزوة خيبر، حديث رقم 4235، ج17، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
15. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت 256هـ)، الجامع الصحيح، حسب ترقيم فتح الباري، ط1، دار الشعب، القاهرة.
16. ابن فارس، أحمد بن فارس، (1979م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت.
17. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، الملقب بإمام الحرمين، أبو المعالي (1997م)، البرهان في أصول الفقه، ط1، ج1، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.
18. الشاطبي، (1997م) الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، ج5، دار ابن عفان.
19. الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس (د.ت)، الرسالة، تحقيق: محمد شاكر، المكتبة العلمية.
20. أبو المظفر السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار (1997م)، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض.
21. الشافعي، محمد بن إدريس (2006م) تفسير الإمام الشافعي، تحقيق: د. أحمد بن مصطفى الفران، ط1، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية.
22. الطبري، محمد بن جرير (2000م) جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
23. مالك، بن أنس بن مالك (2004م)، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط1، برواية محمد بن الحسن الشيباني، ج1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي.
24. ابن حنبل، أحمد بن محمد بن هلال (1998م) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، ط1، ج17، عالم الكتب، بيروت.
25. أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (د.ت) الكليات معجم في المصطلحات

34. أخرجه مسلم، بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين (ت 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت، دار الجيل.
35. رواه أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي (2002م) كتاب المصاحف، باب: كراهية عبد الله بن مسعود، حديث رقم، تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، القاهرة .
36. المراغي، أحمد بن مصطفى (1946م)، تفسير المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر .
37. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، أبو محمد (1419هـ) تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط3، ج8، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية .
38. الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (1405 هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، ج5، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
39. الواحدي، علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري، (1411هـ)، أسباب نزول القرآن، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت.
40. الزُّرقاني، محمد عبد العظيم (د.ت)، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط3، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر .
41. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحراني، (1995م)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية، ج13، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
26. نشوان الحميري، بن سعيد اليماني، أبو سعيد، أو أبو الحسن، (1999م) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الأرياني - د. يوسف محمد عبد الله، ط1، بيروت، دار الفكر، دمشق.
27. ابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري، أبو الحسن (1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.
28. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، أبو عبد الله (1999م)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية، السدار النموذجية، بيروت .
29. الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو البصري، أبو عبد الرحمن (د.ت). كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ج7 دار ومكتبة الهلال.
30. القاضي زكريا، محمد بن أحمد الأنصاري (1411هـ) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: د. مازن المبارك، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت.
31. ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي أبو الحسن (1996م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
32. ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص827؛ وابن الانباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر (1992م)، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
33. ابن سيده (2000م) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ج9، دار الكتب العلمية، بيروت.

42. أخرجه البخاري في صحيحه، باب: كتاب بدء الوحي، حديث رقم 4568، ج6، ص51. وينظر: الزرقاني، مناهل العرفان.
43. محمد علي الحسن (2000م) المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، قدم له: الدكتور محمد عجاج الخطيب ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
44. ابن قسيم الجوزية (1996م) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، ج3، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي.